التدخل الدولي الانساني في ليبيا دوافعه ومبرراته وتجاوزاته وانعكاس ذلك علي السيادة الليبية

مجاهد جبر محمد الحاج

الملخص:

تعتبر الثورة الليبية التي تحولت باتجاه المواجهة العسكرية بين النظام الليبي والمحتجين، مع دخول أطراف دولية وإقليمية بذريعة صدور قرارات عن مجلس الأمن الدولي لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الجسيمة على يد النظام الليبي، إحدى محطات أثارة الجدال حول مفهوم التدخل الدولي الانساني وسيادة الدول، وكذلك المفهوم المستحدث للتدخل وهو مفهوم (مسؤولية الحماية)، وما جرى علي الساحة الليبية، من حيت أسباب ودوافع التدخل والمتعلق بليبيا ونظامها، ليتضح جلياً مبرر التدخل الدولي، من خلال العديد من التجاوزات التي تركت أثارها على السيادة الليبية.

Abstract:

The Libyan revolution, which turned into a military confrontation between the Libyan regime and the protesters, Where international and regional parties entered under the pretext of the UN Security Council resolution to protect human rights from serious violations by the Libyan regime, is one of the stations of debate a bout the concept of international humanitarian intervention and the sovereignty of states, As well as the concept of intervention, which is the concept of "responsibility of protection", and what happened on the Libyan arena, In terms of the causes and motives of the intervention related to Libya and its regime It's clear that the international intervention is justified by many abuses that have left their marks on Libyan sovereignty.

تقديم:

عاشت ليبيا حراكاً شعبياً احتجاجياً، كباقي الدول العربية التي طالتها شرارة الاحتجاجات الشعبية الحالمة بالحرية والمساواة، ولقمة العيش، وفي ظل احتجاجات تجوب شوارع، وساحات دول عربية مجاورة تطيح بأنظمة، ورؤساء وتنذر بامتدادها لتطال العديد من الدول العربية، إلا أن النظام الليبي، ومن على رأسه القذافي لم يكن ليستوعب حركة السيولة والتمدد في الشارع العربي.

ولدراسة ، مالات الثورة الليبية كان علينا أن نتناول علاقة النظام الليبي مع المحيط الإقليمي والدولي، ومردودها على التعامل مع الأحداث الجارية على الساحة الليبية، كون المجتمع الإقليمي والدولي يتعامل مع أحداث، وأزمة لها مردودها عليه، فسعى للانخراط في التعامل مع تطورات الأزمة من شجب، واستنكار، وضغط وتقديم مساعدات مادية، وعسكرية للمحتجين إلى اتخاذ قرارات من مجلس الأمن الدولي تحت مبدأ (مسؤولية الحماية)، لتصبح عملية التعامل مع الأزمة الليبية ذات بعد أممي، مما ألقى بآثاره على مجمل الحياة في الساحة الليبية، وهو ما سيتضح لنا عبر تناول حالة الثورة الليبية، والتدخل الدولي فيها،

مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة طبقاً لمضمون ومحتوى الموضوع - في الارتباط المتكرر بين فلسفة ومنظومة التدخل الدولي القانوني والإنساني في السيادة الوطنية، وانتهاك مسؤولية الدولة تجاه حماية مواطنيها، المقترن بانعكاسات سلبية ونتائج خطيرة لبنية الدولة والمجتمع على حد سواء، فكانت إشكالية الدراسة التي برزت للواجهة، وكانت جديرة بالمتابعة والتعقب، خاصة ما يتصل منها بالسيادة المنتهكة وحقوق الإنسان المفتقدة، والآثار المدمرة، وفرض التدخل الإقليمي والدولي، الذي تجاوز كل الأعراف والقوانين الدولية، وأهلك النسل والحرث، دون ظهور بارقة أمل نحو الخروج.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أنها جاءت (متزامنة Synchronized)، مع الأحداث، لتبقى الوقائع والشواهد اليقينية التي صاحبت بزوع الثورة الليبية، واقترنت بالتدخل الأجنبي، والذي يشهد على صور وأشكال انتهاك السيادة والتدخل السافر من جانب مختلف القوى، مع تراجع دور الدولة في الدفاع الخارجي والحماية الوطنية الداخلية، فضلاً عن انتهاك حقوق الأنسان.

أهداف الدراسة:

١- التعرف على الأسباب، التي أدت بالدفع باتجاه التدخل الدولي في ليبيا، المرتبطة بعلاقة النظام الليبي والمجتمع الدولي، والتي تتمحور في الاسباب (التاريخية والسياسية والقانونية والاقتصادية).

٢- تقييم عملية التدخل الدولي في ليبيا من خلال متابعة مبرراته، كونه جاء تحت المفهوم الجديد للتدخل الدولي الانساني وهو (مسؤولية الحماية) وما صاحبه من آثار على سيادة ليبيا.

مجال الدراسة:

وهي الفترة الزمنية الممتدة من التدخل الدولي في ليبيا حتي انتهائه والتي تبدأ من (شهر٢٠١١/٣م ، حتي ١٠شهر/٢٠١١م)

تساؤلات الدراسة:

٣- إلى أي مدي ساهمت العلاقات المتوترة ما بين النظام الليبي والمجتمع الدولي والإقليمي في الدفع باتجاه التدخل؟

٤- ما هي المبررات التي سيقت كدوافع للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا؟

٥- هل ارتبط التدخل الدولي الإنساني في ليبيا بقانونية ومنطوق القرارات الدولية أم أنه تم تجاوزها وإلى أي مدي يمكن أن يؤثر ذلك علي سيادة ليبيا؟

٦- هل يمكن اعتبار الدوافع الدولية للدفع باتجاه التدخل الدولي العسكري في ليبيا، نابعة من دواع إنسانية أم هناك دوافع أخرى؟

منهج الدراسة:

استخدم في الدراسة المنهج التاريخي كوننا ننطلق أولاً من خلال مشكلة الدراسة والتي تشكل قاسماً مشتركاً بين جميع مناهج البحث العلمي ومنها المنهج التاريخي الذي سنقوم باستخدامه كونه يلي جمع المعلومات اللازمة ومن تم منهج دراسة الحالة الذي يسلط الضوء علي الأحداث فيعمل علي تأصيلها ومن تم محاولة استشراف مردودها.

وبعد فإن كان المنهج التاريخي هو الوقوف على مسارات الماضي، وبوابة لتحديد ومعرفة المستقبل، فمنهج دراسة الحالة هو إعطاء إحساس مادي ملموس لما كان من قبل مجهولاً غير محسوس

المطلب الأول/ دوافع وأسباب التدخل الدولي في ليبيا:

نحاول هنا الوقوف على مجموعة الدوافع، والأسباب التي دفعت باتجاه التدخل في الأزمة الليبية، تلك الأسباب المتعلقة بالنظام السياسي الليبي، وطبيعته، بالإضافة لانعكاسات العلاقة أيضاً فيما بين النظام الليبي، والدول المشاركة في التدخل الدولي العسكري، للوقوف على سياق مبررات تلك الدوافع، والأسباب المتمثلة فيه:-

أولاً/ الاسباب التاريخية:

مَثلث ليبيا على الدوام منطقة تجاذب للقوي العالمية عبر التاريخ، فكانت بشكل خاص ولأسباب تتعلق بالموقع الاستراتيجي للمغرب العربي مقابل السواحل الاوروبية بشكله العام، نهباً لتنازع ايطاليا، وبريطانيا، وفرنسا، لوقوع ليبيا على أطول ساحل في شمال أفريقيا، بالإضافة لامتلاكها صحراء شاسعة كانت ساحة حرب بين القوى العالمية الساعية لتأكيد المدى الاقليمي الذي تحتاجه لحماية

مصالحها، إلى أن تطورت المصالح فيما بعد اكتشاف البترول، والاحتياج الاستعماري الغربي له، للدخول عبر بوابة العولمة، وما جاءت به من تفاعل صراعي تنافسي بين الدول العظمى، التي تغلف أطماعها عادة بمفاهيم متعلقة (بالحرية الإنسانية ودعم الديموقراطية)، فاستمرت الأطماع الاستعمارية للدول الكبرى ونمت اهتمامات أخرى للدول الاوروبية القريبة، والمتعلقة بالأمن ومحاربة الارهاب، والهجرة غير الشرعية، الأمر الذي أبقى ليبيا في دائرة الاهتمام الدولي(i).

من هنا تعود أسباب التدخل في الأزمة الليبية من قبل الغرب لمجموعة من الأسباب التاريخية التي بنيت عبر سنوات مضت من العداء، والصدام، والمتمثلة في مجموعة من القضايا التالية:-

١- **قضية لوكربي**:

بعدما أجريت التحقيقات في أسباب سقوط طائرة الركاب المدنية (بان أميركان Pan American)، بتوجيه الاتهامات لنظام القذافي بضلوع الأجهزة الأمنية الليبية من خلال (عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة فحيمة)، بالتورط في الهجومين على طائرتين مدنيتين راح ضحيتهما (٤٤٠) شخصاً (طائرة البيونج العائدة لشركة بان أمريكان) التي فجرت فوق مدينة لوكربي بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١م، وراح ضحيتها (٢٧٠) شخصاً، وكذلك الطائرة الفرنسية (DC-10 العائدة لشركة يوتا)، التي فجرت فوق النيجر بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٩م، وراح ضحيتها (١٧٠) شخصاً(ii)، حيث طالبت الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا في بيان مشترك بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٧م، السلطات الليبية بتسليم المتهمين المذكورين وتعويض عائلات الضحايا.

وتم التنسيق مع فرنسا لضم قضية طائرتها أيضاً، فقامت الدول الثلاث بإصدار إعلان مشترك بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠م، للطلب مجدداً من ليبيا تسليم المتهمين المتورطين بالعملية، والتخلي عن كل أشكال العنف والإرهاب(iii).

هذه القضايا تتفاعل في ظل علاقات ليبية غربية تتسم بشكلها العام بالتوتر، خلال معظم فترة حكم القذافي ، ليصل الأمر إلى فرض عقوبات قاسيه ضد ليبيا من قبل مجلس الأمن الدولي، في حوادث وأعوام سابقة(iv)، حيث صدر عن مجلس الأمن الدولي عدة قرارات ضد ليبيا قرار رقم (٧٣١) لعام ١٩٩٢م، وقراري (٧٤٨ و٨٨٣) لعام ١٩٩٣م، التي استندت جميعها للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لفرض عقوبات قاسية على ليبيا(v)، مما تسبب في معاناة الشعب الليبي على مدار السنوات التي فرضت فيها العقوبات.

بل إن زيادة التصادم التاريخي المرير مع الولايات المتحدة، وصل أن تصنف ليبيا منذ العام ٢٠٠٢م، ضمن (محور الشر)(vi)، كل ذلك دفع القذافي وبعد جملة تلك القرارات وتعرضه للمقاطعة والحصار لسنوات طويلة ليعمل على الخروج من تصنيفه ضمن (محور الشر) فقبل بكل ما طلبته الإدارة الامريكية منه ودفع تعويضات لضحايا الطائرتين بـ (٢،٧) مليار دولار(vii).

٢- البرنامج النووي الليبي:

بدأت ليبيا بتطوير قدراتها النووية منذ السبعينيات، رغم عدم انتظام سير البرنامج من حيث استمرارية الدعم السياسي والتقدم التقني، إلا أن النظام تمكن من استيراد عدد كبير من العناصر الأساسية لتخصيب اليورانيوم، واستمر البرنامج حتي أواخر عام ٢٠٠٣م، إلى أن قرر النظام الليبي التخلي عن طموحاته النووية، بعد عدة جولات من المفاوضات السرية، التي جرت بين الحكومة الليبية والإدارتين الأمريكية والبريطانية، في ظل ضغوط دولية على النظام السياسي الليبي خلال الفترة من بداية البرنامج إلى نهايته عام ٢٠٠٣م، فرأى النظام الليبي من خلال المفاوضات، بأنها فرصة لإنهاء العقوبات، وإقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، والمجتمع الدولي بوجه عام، هذا التوجه كان دافعه الخشية والحذر بعد سقوط نظام الرئيس العراقي (صدام حسين) جراء التدخل الدولي هناك، بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٧م، بالإضافة لاعتراض سفينة (BCC Hina) المتجهة بطريقها إلى ليبيا حاملة مكونات من أجهزة الطرد المركزي في

أكتوبر٢٠٠٣م، مما زاد من سرعة عملية المفاوضات السرية(viii)، التي نتج عنها توقف البرنامج النووي الليبي بشكل كامل.

ثانياً/ الأسباب السياسية:

١- طبيعة نظام الحكم:

مثل التحدي الفكري والعقائدي الكامن لدى القذافي، في دعواته المتكررة لضرورة الوحدة العربية، وتأكيد مبادئ الانتماء القومي، كذلك دوره في قيام الاتحاد الأفريقي والتحريض على ضرورة حصول الدول الأفريقية على مقعد في الأمم المتحدة، وصولاً لانتقاد الغرب والأمم المتحدة في ميثاقها، والتي متلث مجموعة من أسباب الحرب على ليبيا(ix).

زيادة على شخصية القذافي نفسه، بوصفه شخصية تتسم بالعناد والتصلب في موافقه، والتهور في ردود أفعاله، فهو لم يتنازل لمطالب زملائه في مجلس قيادة الثورة وتعامل مع معارضيه بقسوة غير معهودة، فلم يبقى إلى جانبه من أعضاء قيادة الثورة إلا بضعة أشخاص مثل (مصطفى الخروبي وأبو بكر يونس والخويلدي الحميدي)، وهو ما يؤكد عدم توقع تنازل القذافي بسهولة لمطالب المحتجين(x).

هذا الخليط ما بين شخصية القذافي ومعتقداته أدت لأن عانت سياسات النظام خللاً بنائياً كبيراً، انعكس على سياسة ليبيا الخارجية أيضاً، كون القذافي اختزل السلطة بكل مكوناتها، بالإضافة للسياسة الخارجية في شخصه، وتوجهاته، بالتالي أضعف من الأطر المؤسسية في صناعة السياسة والتوجهات الخارجية، ليعمد من خلال هذا البناء لأن تتسق سياسة ليبيا الخارجية مع توجهاته الثورية بالسعي للوحدة العربية تارة، وملاحقة إسرائيل في أفريقيا تارة، ودعم النظم والحركات الثورية لمقاومة الإمبريالية الغربية تارة أخرى، مما ولد سياسة تصادمية وتدخليه مع الدول التي تخالفه الرأي والتوجهات(xi).

ولم يقف القذافي عند ذلك الحد، فقد ناصب العداء للأمم المتحدة، حيث أنه كان أكد في وقت سابق بأن ديباجة الأمم المتحدة غير صالحة، وهي لا تتماشي مع

العصر الحديث، وقام بتمزيقها أمام الأعضاء الحاضرين وأمام أعين العالم مع تأكيده بأن هدف المنظمة هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، إلا أنها ومجلسها يطبق العقوبات على الدول، مطالباً بإصلاح المنظمة وتوسيع عضوية مجلس الأمن لتشمل دولاً أفريقية في الاتحاد الأفريقي(xii)، وكرر تلك المواقف مرة أخرى بطريقة مهينة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩م، أثناء خطابه أمام المجلس العام للأمم المتحدة، حيث لوح بميثاق الأمم المتحدة ورماه أرضاً، وبرغم صدمة الحضور إلا أن أحداً لم يجرؤ على الزامه بالنظام(xiii)، وهو ما سجل له في صفحات عدائه مع المجتمع الدولي، ومؤسساته من قبل الدول المهيمنة على النظام الدولي للمحاسبة، ودفع الثمن، من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي التي دفعت بالتدخل في شؤون ليبيا الداخلية، إلى استهداف القذافي نفسه، ومقتله.

بذلك حظى التدخل العسكري الغربي في ليبيا بنوع من القبول نتيجة لطبيعة حكم القذافي وفقدانه البعد الأدبي والأخلاقي، وبدعوى استخدامه للقوّة بكثافة ضد المتظاهرين المدنيين سلمياً(xiv)، بالإضافة للعزلة الدولية، والإقليمية التي كان يعاني منها النظام الليبي سابقاً، وهو ما جعل التدخل الدولي ضده يمر بأقل قدر من الاعتراض، مترافقاً مع المصالح الاستراتيجية الدولية المتمثلة بالنفط، وكذلك الصراع الدولي الإقليمي المستمر مع القذافي كونه من أشد المعترضين على الدول الغربية التي وصفها بالإمبريالية بغض النظر عن جدية هذا الاعتراض من عدمه(xv).

وبالرغم من محاولات القذافي لإعادة البلاد الى المجتمع الدولي، ونجاحه النسبي في تحسين علاقات ليبيا الدولية، إلا أن ليبيا بقيت بلد معزول سياسيا دون حلفاء، بسبب تدخل القذافي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع اتهامه بدعم الإرهاب، مما أدى إلى عزل ليبيا مجدداً، فعندما بدأت الثورة، وجد القذافي نفسه وحيداً دون حلفاء موثوق بهم فروسيا، والصين كانوا يتصرفون فقط من منطلق مصالحهم الخاصة، دون أن يكون لديهم اي مصلحة حقيقية في التعاطف أو الوقوف، مع القيادة الليبية(xvi).

٢- آليات التعامل مع الثورة الليبية:

أدت طريقة مواجهة النظام الليبي للاحتجاجات الشعبية بطريقة عنيفة غير واستخدام القوة مع عدم اللجوء إلى الحلول السلمية) للفت أنظار المجتمع الدولي لما يحدث في ليبيا، مما شكل ممراً للدفع باتجاه استخدام التدخل العسكري والقوة الدولية(xvii)، والذي أدى بدوره إلى تفاقم الوضع على الساحة الليبية، وتأزمها داخلياً وخارجياً، حيث لم يلجأ النظام الليبي لمحاولة الخروج من الأزمة مرة أخري ولم يقدم أي حلول أو أي إصلاحات تهدف لتهدئة الأوضاع واحتواء الغليان سوي تصريحات (سيف الاسلام القذافي) والتي لم تشهد أي تفعيل فانتقلت الأزمة إلى مجلس الأمن الدولي، واتخذت بعداً دولياً(xviii).

٣- الإخفاق في حل الأزمة:

تتأثر قدرة النظام على مواجهة الاحتجاجات الداخلية، بدرجة العزلة الإقليمية، والدولية التي تحيط به، أو درجة قدرته على نسج تحالفات فعالة، كما أن مستوي تدخل القوى الخارجية إقليمياً أو دولياً، مع اتجاه تدخلها يساهم في رسم ملامح واتجاهات المسارات الوطنية، وهو ما أظهرته تجارب البلدان التي دخلتها الثورات كما ليبيا(xix)، حيث يعود الإخفاق في حل الأزمة للطريقة العنيفة، والشرسة التي واجه بها النظام الليبي المحتجين، خصوصاً في مدينة بنغازي وتحول المواجهة إلى ما يشبه الحرب المفتوحة، حيث استخدم النظام الليبي كل ما يملك من أسلحة وقوة مفرطة ضدهم، مما ساهم بالدفع باتجاه التدخل من قبل أطراف خارجية سارعت بسقوط القذافي ونظامه السياسي(xx).

٤- تأسيس المجلس الوطني الانتقالي:

جاءت نقطة التحول الأولي للصراع في ليبيا في الفترة ما بين ٢٠ فبراير و ٢٢ فبراير، فالأحداث التي جرت أدت لتشكيل معسكرين داخل ليبيا إحداهما موال للقذافي، والآخر معارض له، وبدأت سيطرة الثوار من خلال المعارك على مدن شمال شرق ليبيا من طبرق قرب الحدود المصرية مروراً بدرنة، والبيضاء، والمرج وصولاً لبنغازي، مع ما يرافق ذلك من تراجع كتائب القذافي من بنغازي

إلى أجدابيا غرباً، ولتبدأ سيطرة الثوار على رقعة جغرافية شاسعة من الشرق الليبي، متزامنة مع بدء الانشقاقات داخل صفوف النظام االليبي، فانشق عن النظام كلاً من (اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية، والمستشار مصطفي عبد الجليل وزير العدل)، كما انشقت كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضر، مع استمرار تلك الانشقاقات على مستويات مختلفة منها القانوني والأمني والعسكري، ليضيف أيضاً إعلان كبري قبائل المنطقة الشرقية تأييدها للثورة كقبيلة (ترهونة وقبيلة الورفلة)، بعداً اجتماعياً وثقافياً تجلى في صورة دور تعبوي لعبته هذه القبائل على أرض الواقع، هذه الانشقاقات مثلت أهمية بالغة، كونها ساعدت في إيجاد كوادر بين الثوار كانوا بحاجة لوجودها(xxi).

وليبدأ على إثر ذلك تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الليبي بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٧م، الذي كان تشكيله علامة فارقة في سير الأحداث على الساحة الليبية، فحاز على اعتراف عدد كبير من الدول به كسلطة شرعية في ليبيا، وممثل وحيد للشعب الليبي، مما أدى لفقدان النظام الليبي بعضاً من شرعيته بالإضافة إلى فقدان النظام الشرعية الدولية، وخصوصاً على خلفية تلك الاستقالات في السلك الدبلوماسي، وصفوف الجيش(xxii).

ثالثاً/ الاسباب الإنسانية والقانونية:

واجه النظام الليبي الاحتجاجات التي اندلعت في ليبيا بتاريخ ٢٠١١/٢/١٥م بالاستخدام المفرط للقوة مستخدما الأسلحة الثقيلة، والقصف الجوي والذخيرة الحية، مما أدى لوقوع أعداد من الضحايا، فوصل في مدينتي بنغازي، والبيضاء إلى (١٧٠) قتيل و(١٥٠٠) جريح، مما حول الاحتجاجات خلال فترة وجيزة إلى حرب مفتوحة بين طرفين تشكلا على الأرض الليبية، (طرف النظام الساعي للقضاء على الاحتجاجات، والبقاء في السلطة وطرف الثوار، والمحتجين الذين يسعون للإطاحة بالقذافي ونظامه)، إلا أن المجتمع الدولي نظر من زاويته لهذه الأحداث على أنها تشكل انتهاكاً للالتزامات بالقانون

الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان، مما كان دافعاً ومبرراً للتدخل(xxiii)، استناداً على حجج قانونية هي:-

١- الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب في حق الشعب الليبي من طرف السلطات الليبية الذي ورد في ديباجة القرار(١٩٧٠) في الفقرة الأولى والثانية وكذلك القرار (١٩٧٣)(xxiv).
٢- تدهور الوضع الإنساني نتيجة النزاع المسلح الداخلي في ليبيا، الذي راح ضحيته ١٠ آلاف قتيل، وهجرة الآلاف إلى دول الجوار الليبي.
٣- عدم امتثال السلطات الليبية للقرارات ذات الصلة وهو النص الوارد في ديباجة القرار(١٩٧٣)(xxv).

رابعاً/ الأسباب الاقتصادية:

تعتبر المصالح الاقتصادية المحرك الأساسي لكثير من العمليات الدولية، من هنا كان التدخل الدولي في ليبيا مرتبط إلى حد بعيد بتلك المصالح، إذ أن النفط يمثل أبرز الحاجات والأسباب لتدخل بعض الدول المشاركة في عملية الحظر الجوي وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٣)، فإذا ما نظرنا إلى إنتاج ليبيا من النفط ما قبل بدء الأحداث، فقد وصل إلى ما يقارب (١،٦ مليار) برميل يومياً، مع السعي لزيادة إنتاجها بثلاث ملايين في السنوات المقبلة، علماً أن ليبيا تضح حوالي ثلث الحاجيات النفطية التي تحتاج إليها كل من فرنسا وألمانيا وايطاليا، ولما يمثله النفط الليبي من أهمية ، بحسب الخبراء والتي لا تكمن في كميته بل في نوعيته، وجودته، فهو من النوع الخفيف، على ذلك فإن تلك الدول تسعي لتأمين مصالحها النفطية في ليبيا، من هنا فالنفط الليبي يعد من أهم الأسباب الاقتصادية للتدخل الدولي، مع وجود أسباب أخرى، وهي (المحافظة على المكتسبات الاقتصادية في ليبيا من استثمارات، وعقارات، وشركات تعمل في مجال النفط والتنقيب، إضافة للتخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية، وإيجاد

أسواق جديدة، كذلك مقارعة سياسة القذافي التي تسعي لتهميش الشركات الصناعية الغربية في مقابل الشركات الصينية)(xxvi).

بالإضافة أيضاً للنشاط الليبي في القارّة الأفريقية، الذي شكل في الماضي القريب صداعاً لفرنسا وجنوب أفريقيا وللولايات المتحدة وقوى طامحة أخرى، إذ أن القارة الأفريقية تملك نحو (١٠%) من احتياطي النفط العالمي المُثبت، ويتركز معظمه (٦٠%) في ثلاث دول رئيسية منتجة هي (نيجيريا والجزائر وليبيا) وهو ما أثبتته الأحداث على الساحة الليبية بعد سقوط النظام الليبي، حيث فتح الباب واسعاً للاعبين الدوليين كي يعيدوا تموضعهم بالتنافس على حصص من مخزون النفط المقدر بنحو (٤١.٥ مليار) برميل، والغاز المقدّر بنحو (٥١ مليار) قدم مكعب(xxvii). من هنا تتركز المصالح الدولية في ليبيا بشكل أساسي في موارد الطاقة والاستحواذ على مناطق النفوذ في أفريقيا، بالإضافة إلى الميزة النسبية للنّفط الليبي، ونظراً لقربه من الأسواق الأوروبية كما أسلفنا، مع إلتقاء ذلك ومصالح القوى الليبية، الساعية للقضاء على القذافي، ونظامه بأي ثمن، كونها طامحة لقيادة ليبيا، وتلبية مصالح الدول الداعمة لحروبهم ضد القذافي.

المطلب الثاني/ تقييم التدخل الدولي العسكري في ليبيا:

أولاً/ مبررات التدخل في ليبيا

على الرغم من اعتبار الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون Ban Ki moon) أن الحملة العسكرية التي قامت بها الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على ليبيا في العام٢٠١١م، بأنها تمثل البداية لترسيخ مفهوم (مسؤولية الحماية)، ذلك المفهوم الذي صادقت عليه المنظمة الأممية في ختام القمة العالمية ٢٠٠٥م(xxviii).

إلا أن قرار مجلس الامن الدولي رقم (١٩٧٣)، الذي طالب فرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين، واتخاذ جميع التدابير لحمايتهم، مع الوقف الفوري للهجمات ضدهم، قد استخدم مبرراً لتنفيذ ضربات جوية ضد ليبيا، مما

أثار جدلاً واسعاً في مجمل الأوساط السياسية والأكاديمية حول هذا التدخل، وما سوف تأول إليه الأمور. لما يثيره تطبيق القرار من الكثير من القلق من سوء نية الغرب، وكون تنفيذه يحتاج لتحرك الجيوش على الأرض وفي الجو، كما أن الحظر الجوي لا يؤتي اكله سريعاً، بل يستمر لفترة زمنية طويلة، يستنزف مقدرات الدولة ويسبب آلاماً ومآسي للشعوب، ما يعيد للأذهان فرض الحظر الجوي على العراق عام ١٩٩١م، والذي كان الأساس لاحتلال العراق وتقطيع أوصاله.

إلا أن المفارقة الأبرز التي تبلورت حول ما يجري على الساحة الليبية، تبقى متمركزة في موقف جامعة الدول العربية ولجوئها للأمم المتحدة، ليكون التدخل العسكري الدولي في ليبيا بقرار من مجلس الأمن الدولي وبناءً على طلب من الجامعة العربية، ليظهر التدخل هنا بأنه نيابة عن المجتمع الدولي وبشرعية إقليمية ودولية(xxix).

من خلال ذلك التدشين الإقليمي والعربي، عمد مجلس الأمن الدولي لاستصدار القرار رقم (١٩٧٣) الخاص بليبيا، بالإضافة للقرار السابق (١٩٧٠) والقرارات اللاحقة، ليتحقق من جراء ذلك إجراء تعديل على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، باعتبار أن الهدف من قرار التدخل هو تعزيز الحقوق الأساسية للسكان المدنيين وحمايتهم، عبر تفعيل تدخل المجتمع الدولي في حالة عدم قيام الدول ذات الأنظمة الشمولية بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم وقت السلم والمنازعات الداخلية، من هنا ولتحقيق هذه الحقوق للشعوب بدأ المجتمع الدولي تسويق الاعتراف بشرعية التدخل الإنساني في إطار هيئة الأمم المتحدة.

إلا أن موقف فقهاء القانون الدولي مثل (رايان جودمان Ryan Goodman) من جامعة هارفارد، يرى تناقضاً في الربط بين اصطلاح (التدخل) واصطلاح (الإنساني) الذي يستخدم كغطاء للغزو العسكري الاستباقي، في حين

يرى المستشار القانوني للأمم المتحدة (جيفري روبرتسون Geoffrey Robertson) عكس ذلك، بأن هناك إمكانية لاستخدام الحق المباح في القانون الدولي لمساعدة المدنيين العزل، على الرغم من أنه حق مقيد ومشروط، ويجب في كل الأحوال أن يظل التدخل الإنساني هو الخيار الأخير، لأنه خيار صعب لما يثيره من جدل، وإذا ما أخذ به لابد أن تتوفر له شروط تضمن له استمراريته الشرعية، فإذ ما نقصت هذه الشروط كلها أو واحد منها سقطت عنه الشرعية وهي (xxx):-

١- أن يكون طلب التدخل صادراً من ضحايا الجرائم أي من المدنيين أنفسهم وهم في هذه الحالة (المجلس الوطني الانتقالي الليبي).
٢- أن يكون الهدف واضحاً ومحدداً جرائم من قبل النظام الحاكم.
٣- أن يكون التدخل متناسباً مع رد فعل النظام أي دون اللجوء إلى استخدام القوة المفرطة بأكثر من اللازم، وأن تكون الحالة القائمة تنطوي على تهديد السلم والأمن الدوليين.

إلا أن أجواء ما قبل صدور القرار رقم (١٩٧٣) والدافعة لصدوره جاءت على خلفية ظاهرتين رئيسيتين وهما(xxxi):-

١- التحول السلبي على الأرض في غير صالح المقاومة الشعبية المسلحة في ليبيا.
٢- التركيز من جانب المجلس الوطني الانتقالي على إصدار قرار فرض حظر جوي، بعد ازدياد الموقف العسكري حرجاً تكتيكياً وميدانياً، ودرء أي خسارة استراتيجية قد تنهي الموقف لصالح النظام الليبي.

من هنا فهاتين الظاهرتين دفعتا بالإسراع لاستصدار القرار رقم (١٩٧٣)، مع قيام كلاً من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتنفيذ حملتهم العسكرية عبر ضربات جوية وبحرية، لتحقق خلال الـ (٧٢) ساعة الأولى تدمير القدرات الدفاعية الليبية، وتبدأ هذه الدول بالحديث عن تولي حلف شمال الأطلسي (الناتو)المهمة في تنفيذ الحظر الجوي على ليبيا وذلك بتاريخ

٢٠١١/٣/٢٧م، حيث اعتبرها حلف (الناتو) حالة مثالية، لوجود سياق مثالي قانوني وسياسي ضم ثلاث أركان هي(xxxii):-

١- وجود كارثة إنسانية معترف بها دولياً شن خلالها النظام الليبي هجوماً عنيفاً على المتظاهرين الليبيين.
٢- إصدار جامعة الدول العربية قرارها رقم (٧٣٦٠) بعد تعليق عضوية ليبيا في الجامعة ودعوتها الغير مسبوقة بمطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لحماية المدنيين الليبيين.
٣- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٣) الذي سمح للدول الأعضاء، بالعمل وطنياً أو من خلال منظمات إقليمية لاتخاذ تدابير لحماية المدنيين تحت التهديد.
٤- الإصرار الأمريكي على تولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) قيادة العملية في ليبيا.

وبالإضافة لما اعتبره (الناتو) سياق مثالي، فهناك أيضاً أربع دول عربية هي (قطر والأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة) شاركت بالانضمام إلى قوات حلف الناتو في ليبيا، مما أضفي شرعية عربية أخرى على التدخل، على أنه تدخل بطلب عربي وتنفيذ أممي.

إلا أن الواقع على خلاف ذلك فالتدخل في ليبيا كان لمصالح واضحة ومباشرة للدول المتدخلة اتضح عبر ردود الفعل الإقليمية والدولية على الأحداث في ليبيا، ولما يمثله احتياط النفط في ليبيا من قيمة حيوية للدول الأوروبية، كون ليبيا تصدر أكثر من (٧٥%) من النفط إلى دول أوروبية مثل (إيطاليا وفرنسا وبريطانيا)، إلا أن الحرب الأهلية الليبية أدت إلى انخفاض إنتاج النفط الليبي إلى أقل من الثلث، مما سبب ضرراً كبيراً في اقتصادات تلك الدول لذلك حرصت على إنهاء الحرب في أسرع وقت(xxxiii).

من هنا فإن المخاطر ذات البعد الدولي على مسار الثورة الليبية، تتجلى في مصالح الدول الداعمة للثوار للإطاحة بالقذافي، حيث أوجدت هذه الدول عاملاً

عسكرياً على الأرض، هو عامل رئيسي ومهم لتغيير النظام، رغم أهمية العامل الإنساني والقيمي.

وعلى الرغم من بوادر التفاهم والتنسيق بين ليبيا القذافي، وكلاً من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على مستوى السياسة الخارجية، منذ عام ٢٠٠٣م لما قدمه القذافي من تنازلات عن مواقف سابقة متشددة ، فحصل مقابلها على ضمان وجودة وحتى توريث الزعامة لابنه (سيف الإسلام)، وبناء تحالفات جديدة مع تلك الدول، التي بدأت عام ٢٠٠٤م عملية انفتاح اتجاه النظام الليبي أتاح لها فرصاً استثمارية عده وخصوصاً في مجال الطاقة، وهو ما جعلها تنظر لقطاع الطاقة في ليبيا على أنه ركيزة أساسية في استراتيجياتها الاقتصادية، خلال المرحلة القادمة لما واجهته من تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية.

بذلك وبالإضافة للاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية السابقة، فإن التدخل في ليبيا يعطي المجال للحكومات المتدخلة من أن تتطهر علناً من علاقتها بالقذافي، علاقات كانت قائمة على مصالح معروفة وغير معروفة(xxxiv).

ثانياً/ تجاوز صلاحيات التفويض الدولي في ليبيا:

في ضوء التطور الحقيقي للعمليات العسكرية على الأراضي الليبية فإن فكرة حماية المدنيين اتسعت إلى نطاق يتجاوز تصوراتها فيما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٣)، وهو ما لوحظ باستهداف أهداف عسكرية وسياسية ليس لها أي صلة مباشرة بالمواجهة مع السكان المدنيين، بل هدفت لدعم القوات العاملة تحت إمرة المجلس الوطني الانتقالي الليبي، من أجل الحاق الهزيمة بالعناصر الموالية للنظام الليبي.

فظهرت خلافات حادة بين عديد من الدول، على خلفية تطويع استخدام قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٣)، واتخاذه ذريعة لتفويض (الناتو) بقيادة عمليات فرض الحظر الجوي على ليبيا، حيث أن كلاً من روسيا والصين وجنوب أفريقيا، تنظر(للناتو) منذ بدء العمليات العسكرية على ليبيا، بأنه تجاوز صلاحيات

التفويض في القرار رقم (١٩٧٣)، من خلال عدم الفصل بين حماية المدنيين وتغيير النظام، بل سعى بشدة للإطاحة بالقذافي(xxxv).

وعلى الرغم من التلويح بأن الحملة العسكرية ضد ليبيا تعتبر حالة نموذجية لتطبيق مفهوم (مسؤولية الحماية)، الذي يهدف لحماية المدنيين إلا أنه استخدم ستاراً للحملة العسكرية على ليبيا. وهو ما تأكد فيما كتبه (مارسيل بوازار Marcel Boisar) المساعد السابق للأمين العام للأمم المتحدة في أواخر أكتوبر ٢٠١١م، قائلاً: بأنه ليس هناك شيء نال الاحترام، ولم تجر مفاوضات حقيقية في سبيل التوصل إلى وقف إطلاق النار، واستخدمت السيطرة على المجال الجوي الليبي كلياً لدعم الثوار، فكانت حماية المدنيين ذريعة لتبرير أي عملية ولم تعد المسألة بعد ذلك مسألة (مسؤولية حماية) لكن مسألة تغيير نظام، فاختفى من ليبيا مبدأ (مسؤولية الحماية) تماماً كما اختفى التدخل الإنساني في الصومال عام ١٩٩٢م(xxxvi)، وهو كلام سينطوي على مخاطر كبيرة.

فمسؤولية الحماية هي في المقام الأول عقيدة وقائية ولكن ما حدث عام ٢٠١١ في ليبيا، عندما قرر مجلس الأمن فرض التدابير العسكرية القسرية ضد دولة ذات سيادة بحجة حماية شعبها، أدى في نهاية المطاف للإطاحة بالحكومة الليبية والقذافي نفسه، من قبل القوات التي كلفت بحماية المدنيين، مما أشعل جدلاً حاداً في الأمم المتحدة حول العلاقة بين مسئولية الحماية و تغيير النظام(xxxvii). من هنا نلاحظ الدور الذي لعبته كلاً من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك حلف شمال الأطلس (الناتو)، واستنادهم على قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بليبيا رقم (١٩٧٣)، لتبرير عمليتهم العسكرية التي أطلق عليها (فجر الأوديسا) و(الحامي الموحد) بهدف حماية المدنيين إلا أنها حماية مصالحهم. على الرغم أن القرار لم يتضمن أي تفويض لهذه الدول من طرف مجلس الأمن الدولي باستخدام القوة وحرص على تأكيد الحكم المقرر في المادة (٧/٢) من الميثاق المتعلق بتحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من قبل منظمة الأمم المتحدة أو دول أخرى، إلا أن ما جري على الأرض الليبية خلال الأزمة من

صدور قرار مجلس الأمن (١٩٧٠)، وما بعده القرار (١٩٧٣)، تجاوزاً لصلاحيات التفويض الدولي لحماية المدنيين.

وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف Sergey Lavrov)، من أن روسيا امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن على القرار رقم (١٩٧٣)، الذي يقر فرض حظر على الطيران العسكري في سماء ليبيا، لعدم الوصول لتثبيت أسلوب تنفيذ القرار، وحدود استخدام القوة ضمنه، مضيقاً أن البلدان الغربية رفضت مناقشة هذا الجانب، من هنا تبين الإساءة في استخدام القوة، التي أدت لأن يخرق (الناتو) الصلاحيات المحددة في القرار الخاص بليبيا بفظاظة، بينما كان من الواجب أن تقتصر أهداف العملية على طيران الخصم ومنظومة الدفاع الجوي في حالة تشكيلها خطراً على المدنيين(xxxviii).

بعد ذلك الاستعراض نستطيع أن نتناول بعض التجاوزات، التي تعتبر تجاوزاً لصلاحيات منطوق القرار الدولي رقم (١٩٧٣) الداعي لفرض حظر جوي على ليبيا.

١- تدخل حلف شمال الأطلسي الناتو:

انفردت الثورة الليبية ببروز العامل الخارجي، حيث أن قرار مجلس الأمن الدولي ذات الرقم (١٩٧٣) فتح الطريق أمام (الناتو) لشن حملة قصف جوي لعبت دوراً كبيراً في مساعدة المعارضة على الإطاحة بالقذافي، وهو ما مثل نجاحاً غير مسبوق للحلف بعد التجارب السلبية للتدخل الدولي في أفغانستان والعراق، مما يكرس وجود الحلف في المنطقة(xxxix).

إلا أن تتابع الأحداث والتعاطي معها على الساحة الليبية بدأت دولياً منذ صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٠) الداعي إلى وقف أعمال العنف في ليبيا، الذي تبعه إصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٩٧٣)، الذي يطالب بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار، والإنهاء الفوري للعنف، والهجمات على المدنيين، وللاعتداءات المرتكبة بحقهم حيث نصت الفقرة(٦) من القرار، أن مجلس الأمن يقرّر حظراً على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي

للجماهيرية العربية الليبية، من أجل المساعدة على حماية المدنيين على إثر ذلك، قامت قوات (الناتو) بالتدخل العسكري في ليبيا بدعوى الأسباب الإنسانية مبرّرة ذلك بأنه يستند إلى الترخيص الممنوح لها من مجلس الأمن، لحماية المدنيين في مواجهة الاستخدام المفرط للقوة من جانب النظام الليبي (xl) بموجب القرار السابق إلا أن الملاحظ التالي(xli):-

أ- لم يتضمّن القرار الدولي المذكور، أي إشارة أو تفويض (للناتو) بالتدخل العسكري في ليبيا، باستثناء نصه على إنشاء منطقة حظر جوي.

ب- قام حلف الناتو، باعتداء على دولة ذات سيادة، خلافاً لما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة.

ت- إنّ حلف الناتو هو حلف دفاعي، ولم تتعرّض الدول القائمة عليه، لأيّ اعتداء من الجماهيرية الليبية، وبالتالي فإنّ فعله يعتبر في نظر القانون الدولي حالة من العدوان.

من هنا تكمن خطورة التدخل في الحالة الليبية، حيث أنها دشنت لتطوير نموذج متكامل نسبياً للتدخل العسكري الغربي، بدعوى نشر الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان من الأنظمة الدكتاتورية أو بدعوى (مسؤولية الحماية)(xlii).

إلا أن النتيجة الأكثر أهمية في التدخل العسكري (للناتو)، وإن كان قد حسم النتيجة لصالح الثوار إلا أنه سبب ارباكاً للتوازن الداخلي للثورة الليبية، وأودى بخسائر بشرية ومادية كبيرة في ليبيا، مما انعكس سلباً على الوضع الليبي بشكل كامل(xliii).

٢- استهداف قتل المدنيين:

قامت بعض المنظمات الدولية مثل (منظمة العفو الدولية amnesty international)، و(هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch)، بالتحقيق في غارات (الناتو)، التي تسببت في مقتل المدنيين، فتوصلت إلى أن بعض المواقع التي قصفت وقتل فيها مدنيين لا تشكل أهداف عسكرية، في حين

توصلت منظمة (هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch) من خلال تحقيقها بمواقع القصف خلال وبعد الصراع، إلى أن غارات (الناتو) الجوية أسفرت عن مقتل (٧٢) مدنياً، ثلثهم من الأطفال تحت سن (١٨ عاما) منهم (٢٠ امرأة) و(٢٤ طفلا)، ويعد تقرير (هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch) من أكثر التحقيقات شمولاً، للضحايا المدنيين من جراء الحملة العسكرية الجوية(xliv)، وفي وثيقة أخرى أعدتها منظمة العفو الدولية في مارس ٢٠١٢م، والتي قدمت فيها تقديرا لعدد القتلى أكبر وأوضح، حيث وثقت مقتل (٥٥ مدنياً) من بينهم (١٦ طفلاً) و(١٤ امرأة)، بالإضافة لتقريرها (قتلى غير معترف بهم) الذي يحصر الخسائر البشرية في حملة (الناتو) الجوية على ليبيا، مع فحص تفصيلاً ثماني غارات جوية (للناتو) في ليبيا أسفرت عن مقتل (٧٢ مدنياً)، وأفادت المنظمة الدولية بأنه تبين بعد إجراء المقابلات والتحقيقات مع الضحايا والشهود أثناء الضربة الجوية، بعدم وجود أي مؤشر لأي أنشطة عسكرية في جوار المناطق المستهدفة وأن صور القمر الصناعي الملتقطة قبل الضربات لخمس مواقع لا تظهر أي أدلة لوجود أو حضور عسكري يجعل ضرب هذه المناطق أهدافاً عسكرية مشروعة(xlv).

٣- استهداف وقتل القذافي:

استخدمت الدول في حلف شمال الأطلسي تنفيذ الحظر الجوي لحماية المدنيين كذريعة لضرب أنظمة النظام بشكل كامل وإسقاطه، مما مثل انحراف عن الالتزام الدقيق بمضمون الصلاحيات المحددة بالقرار وحدودها، حيث لم يتجهوا إلى استهداف قوات النظام الليبي التي قد تشكل خطر على المدنيين، بل توسعوا في نطاق العمليات العسكرية وأهدافها، لتشمل المؤسسات الحكومية والمدنية ومحطات التلفزيون إضافة لتسليح المعارضة الليبية، وفي مرحلة تالية قامت قوات الناتو بعمليات برية ووجهت المعارضة المسلحة الليبية وساعدتها للاستيلاء على طرابلس(xlvi).

فموجب القرار (١٩٧٣) فإن تغيير النظام غير وارد، ويبقى هدف بعيد كونه يمس بشكل مباشر وخطير بمفاهيم القانون الدولي المتمثل بـ (السيادة، وحظر التدخل، والحياد العام وفيما يتعلق بالهيكل السياسي الداخلي للدول)، فمشروعية تغيير النظام بالقوة لا ينبغي أن يفترض بسهولة، إلا أنه من الواضح أن مجلس الأمن أذن عمداً للتدابير العسكرية وغلفها بغلاف إنساني، مع العلم أنها سوف تهدف في المقام الأول لإسقاط نظام القذافي وتسهم في تقوية موقف المعارضة، كون تلك العمليات العسكرية عززت من عمليات تدمير القوات الجوية الليبية والدفاع الجوي، وصولاً لتغيير النظام، وعليه كانت التدابير التي شملها القرار (١٩٧٣)، على الرغم من ضرورتها، تعزيزاً لتغيير النظام في ليبيا(xlvii)، وهو ما لم يستطيع قادة الدول الأكثر نشاطاً في تنفيذ القرار رقم (١٩٧٣)، من إخفاء حقيقة تغيير النظام والقضاء على القذافي، حيث ظهر بوضوح من خلال الأنشطة العسكرية والدبلوماسية أثناء سير العمليات التي تلاقت مع هدف تغيير النظام، وتماشياً مع ذلك كان (فريق الاتصال المعني بليبيا) يطالب في كل مناسبة بدءاً باجتماعه الثاني في روما ٢٠١١/٤/٥م، وأبوظبي ٢٠١١/٦/٩م، واسطنبول ٢٠١١/٥/١٥م، إنهاء النظام وبعبارات صيغت بشكل عام كفقدان القذافي وأسرته ونظامه المشروعية وعليهم أن يرحلوا ليقرر الشعب الليبي مصيره)(xlviii).

وهو ما اتضح أيضاً عبر ما صرح به وزير الدفاع الفرنسي (جيرار لونغي Gerar Lungi) في مؤتمر صحفي بباريس يوم ٢٠١١/٤/١٥م، بأن إعلان الرئيسين الأمريكي (باراك أوباما Barack Obam)، والفرنسي (نيكولا ساكوزيNicolas Sarkozy)، ورئيس الوزراء البريطاني (ديفيد كاميرون David Cameron) بأنهم لا يتصورون مستقبل ليبيا في وجود معمر القذافي، ما يعني صراحةً تجاوز قرار مجلس الأمن الدولي، لأنه لم يتطرق لمستقبل القذافي ولم يتحدث عن إزاحته، حيث صرحوا سابقاً بأن مهمتهم بموجب القرار (١٩٧٣) هي حماية المدنيين، وهو ما يفعلونه وليس الإطاحة بالقذافي.

إلا أن الأحداث المتتالية في ليبيا أثبتت العكس، حيث دعا عضو من الكونغرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي (دافيد كوسينيتش Kucinich David)، في١٥ /٢٠١١/٦م، المحكمة الجنائية الدولية، لمحاكمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على انتهاكاته للقانون الدولي في ليبيا، ومحاولة اغتيال القذافي، هذه الدعوة جاءت على ضوء التصريحات العلنية لمسؤولي الحلف بأن القذافي أصبح هدفاً مشروعاً لعملياته في ليبيا، وما يدلل على ذلك ضرب قافلة القذافي في مدينة (سرت) الليبية يوم ٢٠ /١٠/ ٢٠١١م، التي مكنت من الإمساك به وقتله فيما بعد، في حين أن القافلة لم تكن تهدد حياة أي من المدنيين(xlix).

في حين أن ما أكده وزير الخارجية الفرنسي (آلان جوبيه Alain Juppe) كان أكثر صراحة حين قال أيضاً في جلسة مساءلة بمجلس الشيوخ في باريس: إن المسألة المطروحة اليوم هي معرفة الشروط التي سيرحل بها القذافي، لا كيف سيبقى في الحكم. مع إقرار (آلان جوبيه Alain Juppe) بأن قرار الأمم المتحدة" وفي الإطار الذي يندرج فيه تدخل الائتلاف الدولي ليس وارداً فيه التخلص من القذافي(l).

إلا أن سيناريو عمليات استهداف القذافي بدأ بهجوم حلف شمال الاطلسي (الناتو)، بتاريخ ٢٠١١/٤/٣٠م، على المبنى الذي، ربما، يتواجد فيه القذافي وأسفرت عن مقتل أحد أبنائه وثلاثة من أحفاده(li)،

إلا أن اغتيال القذافي تم من خلال عملية قصف مكثف من قبل طائرات (الناتو) وبالأخص الفرنسية منها، من خلال غارة على رتل من المركبات التي كان يستقلها في مدينة سرت الليبية، مما ساعد وسهل في أن تمسك به الميليشيات المسلحة على قيد الحياة، لتقتله بعد وقت قصير وبطريقة فجة ومهينة، دون أن يحرك ذلك ساكناً لدي تلك الدول، التي تدعي سعيها للمحافظة على حقوق الانسان وحماية المدنيين، وهو ما يتنافى مع ما صرح به وزير الخارجية البريطاني (وليام هيج William Hague) لعدة مرات معتبراً بأن الهجمات التي ينظمها القرار الدولي (١٩٧٣) لن تهدف إلى احتلال ليبيا أو استعمارها، فالمجتمع الدولي لن

يدخل في قضية تغيير النظام أو خلع القذافي وأن الهدف هو حماية المدنيين إلا أن كل ما حصل يتنافى مع ما صرح به (وليام هيج William Hague)(lii)، ليصبح واضحاً وجلياً أن الهدف الحقيقي وراء هذه الحملة لم يكن مجرد فرض منطقة الحظر الجوي، وهو ما يعيدنا لما أعلنه (باراك أوباما Barack Obama) في وقت سابق، (بأن الوقت قد حان لرحيل القذافي)، وبما أن القذافي لم يبد أي استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في معالجة الأزمة، هو ما يؤكد أن حملة القصف الجوي التي تتعرض لها قواته، إنما تهدف إلى فرض تغيير النظام بالقوة العسكرية(liii)، علماً أن تغيير الأنظمة الحاكمة يبقى من شأن الشعوب الطامحة للتغيير، ولا علاقة له باختصاصات المجتمع الدولي.

٤- توريد الأسلحة وتواجد قوات أجنبية على الأرض:

نصت قرارات مجلس الأمن الدولي لمنع وحظر توريد الأسلحة بجميع أنواعها إلى ليبيا، لكلا الجانبين المتنازعين على الأراضي الليبية، بالإضافة لعدم وجود قوات أجنبية على الأرض الليبية تحت أي مبرر.

إلا أن السلطات الفرنسية قامت بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء، بتزويد الثوار الليبيين بالأسلحة وتقديم المساعدة العسكرية الملموسة لهم، وفقاً لقوائم بهذه الأسلحة بحثها الليبيون مع الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy)، حيث صرح المتحدث باسم رئاسة الأركان في الجيش الفرنسي (تيري بوركهارد Terry Borchard)، بأن فرنسا ألقت بأسلحة عبر أجواء ليبيا تسمح للثوار بالدفاع عن انفسهم، خلال رده على ما نشرته صحيفة (لوفيغارو Le Figaro) الفرنسية، التي ذكرت بأن الأسلحة التي تسلمها الثوار الليبيين لم تكن خفيفة، بل شملت أساسا قذائف صاروخية وأسلحة رشاشة، إلى جانب صواريخ مضادة للدبابات، ليأتي من جديد تأكيد وزير الخارجية الفرنسية (آلان جوبيه Alain Juppe) أن فرنسا قدمت أسلحة للثوار وأبلغت حلف (الناتو) ومجلس الأمن بتسليمها تلك الأسلحة(liv).

بالإضافة لذلك أرسلت كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا قوات محدودة لتنظيم وتدريب الثوار الليبيين، كما قامت فرنسا بعمليات إنزال جوي للثوار الليبيين، عندما بدا لها أن المعركة تتجه إلى طريق مسدود(lv).

وكان وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف Sergey Lavrov) أكد بأن حلف شمال الأطلسي (الناتو) خلال عملياته في ليبيا، تجاوز الصلاحيات التي نص عليها تفويض مجلس الامن الدولي، وجرى خرق حظر توريد السلاح بشكل سافر عملياً، حيث لم يخف جيران ليبيا توريدهم السلاح، فاعترفت فرنسا بقيامها بالتوريد، كما مارست نشاطها في ليبيا وحدات من القوات الخاصة خلال فترة معينة(lvi).

بالإضافة لذلك فإن فريق الاتصال المعني بليبيا شرع هو أيضاً بتسليح مجموعات الثوار في ليبيا، وإرسال مستشارين عسكريين ودعم مالي من خلال إنشاء صندوق يمول في جزء منه من الأصول المجمدة للنظام الليبي(lvii).

ليأتي تأكيد آخر وفي نفس النطاق من رئيس أركان القوات القطرية (علي العطية) كاشفاً عن دور قطر المتمثل في إدارة عملية التنظيم والتدريب والاتصالات مع الثوار في ليبيا، واختيار المواقع الصحيحة، مشيراً إلى أن أعداد القطريين الذين قاتلوا على الأرض إلى جانب الليبيين ضم مئات من الجنود، إضافة لما صرح به كذلك ملك الأردن (عبد الله الثاني) بأن بلاده ظلت تقدم المساعدة بما فيها مشاركة قواته في الثورة(lviii)،على ذلك فان توريد السلاح مع تواجد قوات أجنبية على اليابسة يشكل تجاوزا فاضحاً للقرار (١٩٧٣) الخاص بالأزمة الليبية.

من هنا يعتبر ما ارتكبه النظام السابق من جرائم جسيمة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، على أنه المسوغ والحجة القانونية التي ارتكز عليها مجلس الأمن لوضع ليبيا تحت الفصل السابع، واتخاذ جميع التدابير حيث عبارة "جميع التدابير" الواردة في القرار رقم (١٩٧٣) فسرت على أنها تفيد الإذن باللجوء إلى استخدام كافة التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، علماً أن القرار لم يستند إلى مادة محددة كما فعل

في القرار (١٩٧٠)، وهو تخويله للمجلس اتخاذ التدابير القسرية الواردة في المادة (٤٢) من الميثاق، مع العلم أن إمكانية اللجوء إلى التدابير القسرية الواردة في القرار ليست عامة ومطلقة، بل أنها مقيدة بأن لا تتجاوز الحظر الجوي وتوجيه الضربات الجوية لفرض الحظر على الطيران العسكري الليبي، وعدم اشتمالها على احتلال أي جزء من الأراضي الليبية، مع عدم جواز استخدام أي قوات برية أجنبية للأرض الليبية أو تواجدها عليها، وهو ما يجعل ذلك منسجما مع ما ورد في مقدمة كل من القرارين (١٩٧٠ – ١٩٧٣ /٢٠١١م)، التي قضت بالتزام المجلس القوى بسيادة ليبيا، واستقلالها، وسلامة أراضيها، ووحدتها الوطنية(lix). بذلك يتضح في الشق الخاص بتجاوز صلاحيات التفويض الدولي والمتمثلة بالقرارين (١٩٧٠ ، ١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، بالأخص القرار الدولي (١٩٧٣) الذي كان المبرر للتدخل الدولي العسكري في ليبيا، رغم نصه على حماية المدنيين وإعمال مبدأ (مسؤولية الحماية) دون التطرق لأن يكون حماية المدنيين هو قتلهم أو أن يكون إسقاط النظام الليبي والقذافي نفسه وارداً في حيثيات ونصوص القرار الدولي، إضافة لمخالفة نصوص القرار بمنع تواجد قوات أجنبية على الأراضي الليبية أو تزويد الأسلحة لأي طرف من أطراف النزاع، مما كان له انعكاس واضح وسلبي على سيادة الدولة الليبية، التي تناولتها كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة الليبية التي تؤكد الحماية والمحافظة على سيادة الدولة الليبية، إلا أن الواضح أن المقصود لم يكن سيادة ليبيا الدولة بقدر ما كان المقصود سيادة المنطقة الآمنة وسيادة المجلس الانتقالي وامتداداته، التي تعاملت معه الدول المتدخلة على أنه الممثل الشرعي لليبيين دون التعامل مع النظام الليبي، الذي أصبح محل إتهام والتعامل معه على أنه منزوع الشرعية، دون احترام سيادة الدولة الليبية بذاتها التي تنص عليها المواثيق الدولية.

من هنا يظهر جلياً أن التأثير الدولي للتدخل مس بشكل مباشر بالسيادة الوطنية، وأدى إلى تقوية كلاً من الهويات السياسية والأثنية والقبلية الفرعية، على

حساب الهوية الوطنية، وهو ما ظهر واضحاً في ليبيا، التي عليها العمل على تجاوز تأثيرات التدخل بإعادة بناء الدولة الحاضنة لجميع الهويات، بعدما قام التحالف الدولي بالقضاء على القذافي ونظامه، حيث مثلت هذه المرحلة غياب السيادة وانتهائها على الأراضي الليبية التي أصبحت ساحة مفتوحة للاعبين داخليين وخارجيين يسعى كل منهم للحصول على حصته الخاصة.

الخاتمة:

مثلت ليبيا حالة خاصة وفريدة من نوعها ومن انتقالها من الخاص إلى العام، ومن الشأن الداخلي إلى الشأن الأممي، من خلال عجز النظام الليبي في التعامل معها وتلبية مطالبها الأولية التي لم تكن تتعدى الحرية والعدالة والمساواة، فكان تعامل النظام الليبي تصعيدي أدى لإيجاد فريقين متصارعين بقوة السلاح على الأرض الليبية، ليصبح الاختراق الدولي للأزمة الداخلية الليبية جاهزا وبغطاء وطلب عربي، فكان التدخل الدولي عبر قرارات الأمم المتحدة والتي دُشنت على أنها تطبيقاً لمفهوم (مسؤولية الحماية) إلا أن ما جرى على أرض الواقع بخلاف ذلك، حيث إن العمليات العسكرية على الأراضي الليبية من (فجر الأوديسا إلى الحامي الموحد) التي كان شعارها حماية المدنيين، كان بابها مفتوحاً لتأويل واسع جداً تجاوز بكثير الأهداف المعلنة، فوضع المتدخلون تصوراتهم وشروطهم على الرغم من وضوح القرارات التي تهدف لحماية المدنيين، إلا أن كل دولة من الدول التي تدخلت في تنفيذ العمليات العسكرية ضد ليبيا وكذلك حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وسعت لفرض شروطها فتجاوز صلاحيات التفويض الدولي، من حيث رحيل القذافي وعدم الالتزام بحماية المدنيين وتسليح الثوار والأهم إنهاء السيادة الليبية.

ليتضح أن الأمر لم يكن حرصاً على حماية الشعب الليبي ومصالحه، أو رغبة في تحويل ليبيا لواحة من الديمقراطية، بل هي رغبة حاضرة وبقوة بالانتقام من القذافي وتمزيق ليبيا، لنهب ثرواتها المتمثلة في النفط والاحتياطي النفطي،

والتحكم فيها بعد سقوط القذافي، وليتضح أيضاً أن التعامل من قبل الدول الكبرى في النظام الدولي مع حقوق الانسان ومفهوم (مسؤولية الحماية) هو من خلال منظور سياسي الأولوية فيه للمصالح، فليبيا ما بعد القذافي تحولت إلى غابة حقيقية مليئة بالسلاح، تسودها الفوضى، وتحولت ليبيا إلى دولة فاشلة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، تتحكم فيها الميليشيات المسلحة، كل ذلك يحدث على مرأى ومسمع المجتمع الدولي الذي سارع لتطبيق الحظر الجوي عسكرياً رافعاً شعار تطبيق مفهوم (مسؤولية الحماية) ليهمل عن عمد أحد أهم مستويات أو أبعاد (مسؤولية الحماية) وهو إعادة البناء، لتدخل ليبيا في نفق مظلم، بعد أن مزقتها النزاعات وتلاشت مؤسسات الدولة وتبعثرت المؤسسة الأمنية، وتبقى ليبيا اللا دولة كما سعى لذلك الغرب هي الحاضر حتي ال

المراجع:-

١- أحمد غنيم: المفهوم المكون للثورات العربية "الواقع والتحديات"، الطبعة الاولى، القدس،٢٠١١/٧/٢٢م ، ص٢٣٠ - ص٢٣١
٢- فرست سوفي: الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها، زين الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٣م ، ص٢٠٦
٣- زردومي علاء الدين: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية – كلية الحقوف والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر،٢٠١٢م – ٢٠١٣م، ص١١٥، ص١١٦
٤- بوكريطة علي: التدخل الدول في إطار المسؤولية عن الحماية، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا – الحقوق والعلوم السياسية – تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،٢٠١٣م – ٢٠١٤م، ص١١٧
٥- فرست سوفي: الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٦
6- Gray Gavan: Japan's Passive Support for U.S. Wars, Examining the Case for Humanitarian Intervention in Libya and Syria, Institute of International Relations and Area Studies, Ritsumeikan University, Vol:10, pp (269-302), 2011, p278
٧- الطاهر بنجلون: الشرارة "انتفاضات في البلدان العربية"، ترجمة/حسين عمر، ،المركز الثقافي العربي الطبعة الاولى، الدار البيضاء– المغرب، ٢٠١٢م ، ص١١٠، ص١١١
٨- زردومي علاء الدين: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مرجع سبق ذكره، ص١١٧، ص١٢٠
٩- فريحة عوض الترهوني: المؤامرة الكبرى "فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا"، نيولينك للنشر والتدريب، الطبعة الأولى، مدينة نصر – القاهرة، ٢٠١٤م – ٢٠١٥م، ص٢٠ – ص٢٣

١٠-محمد عاشور مهدي: قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة.
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm
١١-خالد حفني علي: الاشتباك المنخفض "التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، عدد (١٩٣)، القاهرة، يوليو، ٢٠١٣م، ص٨٥
١٢-فريحة عوض الترهوني: المؤامرة الكبرى "فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص٦٠ – ص٦١
١٣-الطاهر بنجلون: الشرارة "انتفاضات في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص١٠٧
١٤-محمود جميل الجندي: أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية)، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، " أعمال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الاردنية للعلوم السياسية، تحرير" نظام بركات، خالد شنيكات، عمان، ١٠-٦/١١/ ٢٠١٣م، ص٢٤٩
١٥-أديب نعمة: الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي، الطبعة الأولى، لبنان-بيروت،٢٠١٤م، ص٥٠
16- Stefan Hasler: Explaining humanitarian intervention in Libya and Non-Intervention in Syria ،Thesis master of arts in security stuies،naval Postgraduate SchoolL ،Monterey, California،June 2012, p57
١٧-زردومي علاء الدين: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٠
١٨-زياد عقل: الثورة الليبية "سقوط النظام وأولويات بناء الدولة"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد، (٢١٩)، القاهرة، ٢٠١١م، ص١٤
١٩-أديب نعمة: الدولة الغنائمية والربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص٥٠
٢٠-زردومي علاء الدين: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مرجع سبق ذكره، ص١٢١

٢١-زياد عقل: الثورة الليبية "سقوط النظام وأولويات بناء الدولة"، مرجع سبق ذكره، ص١٥- ص١٧
٢٢-مفتاح علي جوبلي: مذكرات اليوم الأول "ثورة ١٧ فبراير"، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت، ٢٠١٢م، ص٣٤
٢٣-زردومي علاء الدين: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مرجع سبق ذكره، ص١٢١
٢٤-قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٠) الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٦م على الرابط التالي
https://documentsddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/245/56/PDF/N1124556.pdf?OpenElement
٢٥-وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٣) الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧م. على الرابط التالي
https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/268/37/PDF/N1126837.pdf?OpenElement
٢٦-قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣)، مرجع سبق ذكره.
٢٧-زردومي علاء الدين: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٥، ص١٢٦
٢٨-محمود جميل الجندي: أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية)، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٩
٢٩-جاستين موريس: ليبيا وسوريا .. مبدأ "مسؤولية الحماية" وازدواجية المعايير، صحيفة العرب، لندن، العدد (٩٤٣١)، الثلاثاء ٢٠١٤/١/٧م ، ص٦
٣٠-مصطفي علوي: الولايات المتحدة نموذجا "معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق "التداخل"، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (١٩٠)، القاهرة، اكتوبر، ٢٠١٢م، ص٤٩
٣١-ميشيل كيلو: ليبيا وإشكاليات التدخل الدولي الإنساني، صحيفة الأيام العدد ٨٠٢٣ الثلاثاء ٢٩ مارس ٢٠١١
http://www.alayam.com/Article/Article/
٣٢-المرجع السابق.

٣٣-سالي خليفة: تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا تقييم تبعات، IE Medالمتوسطي ٢٠١٠: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، ترجمة / دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣م، ص١٢٣

٣٤-النموذج السوري.. بين الواقعية السياسية وتهميش المأساة الإنسانية، الأحد ٨ ربيع الثاني ١٤٣٥ - ٠٩ فبراير ٢٠١٤

http://makkahnewspaper.com/article/10026/Makkah/

٣٥-التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا: تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آذار/ مارس ٢٠١١م، ص٢

36- Christopher S. Chivvis: Toppling Qaddafi "Libya and the Limits of Liberal Intervention", New York, Cambridge University Press, 2014, p 175–179

٣٧-برونو بوميه: استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني "حالة ليبيا وما بعدها"، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد (٨٨٤)، مجلد (٩٣)، أيلول /سبتمبر، ٢٠١١م، ص١٧

38- Simon Adams, "Libya and the Responsibility to Protect," Global Centre for the Responsibility to Protect, Occasional Paper Series No.3, October 2012, available at: http://www.globalr2p.org/media/files/libyaandr2poccasionalpaper-1.pdf.

٣٩-لافروف: الناتو تجاوز في ليبيا تفويض مجلس الامن الدولي.

https://arabic.rt.com/news/567478-

٤٠-خالد حفني علي: سقوط الجماهيرية "من يحكم ليبيا بعد القذافي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (١٨٦)، القاهرة، اكتوبر،٢٠١١م، ص١٤٢

٤١-محمد فايز فرحات: السلوك الصيني الروسي إزاء موجة الربيع العربي، في أحمد سعيد نوفل، وآخرون: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولي، بيروت، شباط /فبراير، ٢٠١٤م ، ص٢٦٨

٤٢-عصام الحسيني: التدخل الدولي الإنساني بين الشرعية والمشروعية
http://www.al-binaa.com/?article=68883
٤٣-محمد فايز فرحات: السلوك الصيني الروسي إزاء موجة الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٨
٤٤-زياد عبدالوهاب النعيمي: التحولات الوظيفية في النظام الإقليمي العربي في ظل الثورات العربية، (جامعة الدول العربية – دراسة حالة)، في أحمد سعيد نوفل، وآخرون: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولي، بيروت، شباط /فبراير، ٢٠١٤م ، ص١٩٥
٤٥-محمد الحرماوي: مسؤولية الحماية : تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375376
٤٦-ليبيا الضحايا المنسيون لضربات حلف (الناتو)، منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولي،٢٠١٢م، ص٦
٤٧-محمد فايز فرحات: السلوك الصيني الروسي إزاء موجة الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٨
48- Mehrdad Payandeh: The United Nations, Military Intervention and Regime Change in Libya, Virginia Journal of International Law, Vol; 52, No; 2, 2012, p389
٤٩-المرجع السابق، ص٥، ص٦
٥٠-محمد الحرماوي: مسؤولية الحماية : تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا، مرجع سبق ذكره
٥١-تركيا تتوسط وتشكيك بخلع القذافي.
http://www.aljazeera.net/news/international/2011/4/7/
52- Mehrdad Payandeh: The United Nations, Military Intervention، and Regime Change in Libya, op, cit, p390
٥٣-فريحة عوض الترهوني: المؤامرة الكبرى "فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص٨٣
٥٤-عادل الصفتي: "انتقائية" التدخل الدولي في ليبيا.
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=58486

٥٥-محمد الحرماوي: مسؤولية الحماية : تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا، مرجع سبق ذكره.
٥٦-مسؤولية حماية المدنيين في سورية "مذكرة قانونية"، المجموعة العامة الدولية للقانون والسياسة في واشنطن بالتعاون مع مركز دمشق للدراسات وحقوق الإنسان، ترجمة مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، دمشق – سوريا، نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠١١م، ص٢١
٥٧-لافروف: الناتو تجاوز في ليبيا تفويض مجلس الامن الدولي، مرجع سبق ذكره.
٥٨-برونو بوميه: استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني "حالة ليبيا وما بعدها"، مرجع سبق ذكره، ص٦، ص٧
٥٩-محمد الحرماوي: مسؤولية الحماية : تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا، مرجع سبق ذكره.
٦٠- عادل عبد الحفيظ كندير: ليبيا وتبعات الفصل السابع، إلى متى؟،
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/36266